E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٣
Issue 83

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول/ ٢٠٢٥
Oct. - Nov. - Dec. / 2025

قضايا سياسية
العدد ٨٣
٢٠٢٥

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	دور حلف الناتو في الحرب الروسية – الاوكرانية (2022_2023) أ.د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي	1_ 19
2	دبلوماسية المصالح والشراكات الروسية مع القوى الصاعدة الكبرى (الصين– الهند) لدعم عالم متعدد الأطراف أ.م.د. عطارد عوض عبد الحميد الشريفي	39_20
3	العراق في المنظور الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2003 دراسة تحليلية أ.م.د. رنا مولود شاكر	55_40
4	(دور وتأثير القوة الناعمة في إدارة الأزمات السياسية) تقييم الإعلام الكوردي في إدارة الأزمات مابين الإقليم و بغداد، من منظور نخبة من الأكاديميين في كوردستان أ. م.د . شيرزاد سليمان عبدالله أ.م.د. به هات حسيب قه ره داخي	77_56
5	دور القوى الكبرى في مستقبل هيمنة الدولار الامريكي على النظام النقدي الدولي (دراسة تحليلية) م.م تغريد حسين محمد أ.د عبد الكريم جابر شنجار آل عيسى	95_78
6	العودة الى ساحة الصراع الدولي في السياسة الخارجية الروسية تجاه اوكرانيا وحلف شمال الاطلسي (الناتو) بعد عام 2014 م.م. فنر عماد خليل أ.د. شيماء عادل فاضل	111_96
7	(ما بعد الأخلاق الإنسانية –الأخلاق العلائقية) جدلية العلاقة بين ما بعد الإنسانية والوعيّ الاصطناعي الدكتور سومر منير صالح	129_112
8	خلاف الحزبين الدستوريين القديم و الجديد حول مدلول الإستقلال الداخلي والتام (31 جويلية – 8 أوت 1954): مجادلة سياسية أم قانونية ؟ د.مراد المولاهي	142_130
9	التعددية الثقافية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر م. د. علي غانم حامد الطائي	159_143
10	التنافس الجيوسياسي بين الصين وامريكا: دراسة في المحفزات الاقتصادية والعسكرية م.د. علي حسن هويدي	177_160
11	مسارات القوة الذكية وتأثيرها على مستقبل السياسة الخارجية الامريكية م.د. علي محمد أمنيف الرفيعي	191_178
12	الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة كتهديدات مترابطة للسلام المستدام في الدول الهشة: منظور بنيوي م.د مصطفى صادق عواد	208_192

13	أثر التغيرات المناخية على الاستقرار السياسي في العراق م.م. عبدالله أحمد درع	221_209
14	سياسات الطاقة الصينية بعد عام 2020: الاتجاهات والمستقبل المدرس المساعد غسق صادق عبدالرضا	238_222
	مراجعة مقال م.م محمد معن محسن	أ _ ح
	مراجعة مقال م. د زهراء حسن كاظم	خ_ص
	مراجعة مقال م.د حيدر قحطان سعدون	ض_هـ

مراجعة مقال ∇

"تأثيرات حرب روسيا وأوكرانيا الإيجابية والسلبية على أمن الطاقة في بعض الدول العربية"

"The positive and negative impacts of the Russia–Ukraine war on energy security in some Arab countries

منشور في مجلة العلوم السياسية والقانون ، المجلد (8)، العدد (36)، المركز الديمقراطي العربي المانيا– برلين، 2023، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=90078

الكاتب: بديعة سليمان علي عبد القادر (وكيل كلية العلوم السياسية بجامعة سليمان الدولية وأستاذ مساعد في الجامعة الإسلامية بولاية مينيسوتا الأمريكية – المركز الرئيس)

مراجعة: م.د حيدر قحطان سعدون (*[1])

شكّلت الحرب الروسية– الأوكرانية حدثاً دولياً بارزاً حاز اهتماماً عالمياً واسعاً لأسبابٍ عدة؛ منها ما له علاقة بأطراف الصراع وساحته، فطرفي الصراع من الأوروبيين (أصحاب "البشرة البيضاء والعيون الزرقاء" على حد تعبير البعض من وسائل الإعلام الغربية)، وأما ساحته ففي شرق القارة الأوروبية وليس في إفريقيا أو الشرق الأوسط مثلاً. ومنها ما له علاقة بتداعيات الحرب الروسية– الأوكرانية التي أثرت على الواردات العالمية من الغذاء (القمح) والطاقة (النفط والغاز)، ما مثّلَ تحدياً جِدياً للأمن الغذائي والطاقوي بالنسبة لدولٍ عدة (لاسيما الأوروبية منها)، وقد جاء كل ذلك في وقت كانت فيه دول العالم لا تزال تخطو نحو التعافي من التداعيات السلبية لجائحة كورونا (كوفيد 19) على صعيدي الأمن الصحي والاقتصادي. أما أحد تلك الأسباب، إن لم يكن أهمها، فهو ما تكشف عن تلك الحرب – التي من المرجح ان تدخل عامها الرابع– والمتعلق بالأبعاد الدولية للحرب الروسية – الأوكرانية التي تجاوزت فكرة النزاع "الحدودي" أو "الإقليمي" بين البلدين الجارين إلى حقيقة وجود صراع دولي ما بين جهتين أو معسكرين (معسكر "الغرب" ومعسكر "الشرق")، وهو صراع يتسع مسرح عملياته ليمتد من أوكرانيا وشرق أوروبا وحتى الشرق الأوسط والوطن العربي. الأمر الذي يجعل لزاماً علينا تناول الموضوع برؤية أوسع وأشمل، من خلال، دراسة تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية الإيجابية منها والسلبية على الدول العربية في مجالات عدة (منها أمن الطاقة، مثالاً لا حصراً)، فضلاً عن، عن المجالات والمواضيع الأخرى (كالأمن الغذائي، توازن القوى الإقليمي). مع التطرق إلى موقف جامعة الدول العربية من الحرب الروسية – الأوكرانية، ومناقشة فكرة إنشاء حلف (الناتو) العربي التي عاود الحديث عنها تزامناً مع مرحلة الحرب وكأحد التداعيات المباشرة لها. وذلك وفقاً للتقسيم الآتي :

∇ تاريخ التقديم : 2025/ 10/23 تاريخ القبول: 2025/ 11/25 تاريخ النشر: 2025 /12/31

[1] * كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين الايميل الجامعي: haider.qahtan@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أولاً. الحرب الروسية – الأوكرانية وأبعادها الدولية

"ابتدأت الحرب الروسية – الأوكرانية في عام 2022 عندما أعلنت روسيا عن البدء بعملية عسكرية خاصة في أوكرانيا تحددت أهدافها (المُعلنة) في حماية الأقلية العرقية الروسية، فضلاً عن، الناطقين باللغة الروسية المقيمين في إقليم "دونباس" – الحدودي– في جمهوريتي "دونيتسك" و"لوغانسك" اللتين اعترفت روسيا باستقلالهما عن أوكرانيا، من خطر من وصفتهم بِـ "النازيين الجدد" من حكام أوكرانيا. والعمل كذلك على وضع حد لتوسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) على حدود روسيا بانضمام أوكرانيا إلى الحلف، من طريق خلق منطقة "عازلة" متمثلة بالجمهوريتين المستقلتين في إقليم دونباس" (سعدون، 2023، ص 123). بناءً على ما تقدم، يمكن النظر إلى الحرب الروسية – الأوكرانية وتحليلها، من خلال منظورين اثنين، وفقا للتقسيم الآتي :

1. الحرب كتطور لنزاع حدودي بين بلدين: "يشير مصطلح (نزاع الحدود) في أدبيات العلاقات الدولية وفي فقه القانون الدولي بصفة عامة إلى ذلك الخلاف الذي ينشب بين دولتين (أو أكثر) بشأن تحديد المسار الصحيح لخط الحدود المشترك، وذلك في ضوء السند أو الصك القانوني الذي تمّ بموجبه تعيين (Delimitation) هذا الخط ابتداءً، (...). ومؤدى هذا التعريف لنزاع الحدود أن مطالب الأطراف المتنازعة تكون في الغالب مقصورة على التمسك بتصحيح مسار خط الحدود المطعون في صحته" (الرشيدي، 2000، ص 10). فإذا ما أخذنا هذا التعريف كمقياس، وبالنظر لتطور مسار الأحداث وما أشيع من وجود مخطط روسي مُحتمل لضم إقليم "دونباس" إلى روسيا بعد إجراء استفتاء شعبي عام لسكان الإقليم وهم من الناطقين باللغة الروسية والراغبين بالانضمام إلى الاتحاد الروسي، وإذا ما ربطنا ذلك بخطوة سابقة أقدمت عليها روسيا بضمها لشبه جزيرة القرم – الحدودية – في العام 2014 بعد إعلان استقلالها عن أوكرانيا وإجراء استفتاء عام، على الرغم من معارضة الجانب الأوكراني. فعليه، يمكن النظر إلى الحرب الدائرة ما بين البلدين كتطور لِـ "نزاع حدودي" – بالمعنى القانوني الدقيق والضيق للكلمة–، أو كَـ "نزاع إقليمي" – بالمعنى الجيوسياسي الواسع– على أحقية سيادة أي من البلدين على مساحة جغرافية (حدودية) معينة (من يابسة أو ماء). إلا ان هذه النظرة ستبدو لوحدها قاصرة في توصيف الصورة الأشمل للأحداث، إذ لا يمكن فصل هذه الحرب عن صراع دولي – في طور التشكل والتجلي ليغدو أكثر وضوحاً مستقبلاً – لتقاسم مناطق النفوذ وتحسين شروط التفاوض المستقبلية ما بين معسكرين، يُحَبَّذ لبعض المحللين والمتابعين السياسيين تسميتهما بمعسكر "الغرب" في إشارة إلى (الولايات المتحدة الأمريكية ودول "الترويكا" الأوروبية وتشمل كل من بريطانيا، فرنسا، وألمانيا) ومعسكر "الشرق" في إشارة إلى (الصين وروسيا).

2. الحرب كتطور لصراع دولي بين قوى متنافسة : إذ يمكن في الرؤية الأوسع للأحداث النظر إلى الحرب الروسية – الأوكرانية كجزء من تنافس أو صراع دولي ما بين معسكر الغرب (الولايات المتحدة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الأمريكية ودول "الترويكا" الأوروبية) ومعسكر الشرق (الصين وروسيا). هذا التنافس أو الصراع من أجل تعزيز أو تثبيت مناطق نفوذ أي من المعسكرين على مناطق العالم ذات الثقل الجيو – إستراتيجي التي تتيح لمن يسطر عليها الهيمنة على النظام الدولي (الجديد)، في حين يفقد الخاسر لتلك المناطق مفاتيح التحكم والقوة لصالح المعسكر المنافس. أو كما توقع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر" : (انتقالاً للقوى من الغرب إلى الشرق) (عبد الفتاح، 2010، 162). وتتحدد أهمية تلك المناطق إما لموقعها الجغرافي المشرف والحاكم على عقد التجارة العالمية ومفارق الطرق الرئيسة كما في المضايق والقنوات المائية الرئيسة (كمضيق البوسفور، مضيق تايوان، مضيق هرمز، مضيق باب المندب، وقناة السويس) أو لغناها بالثروات الطبيعية والمعدنية، أو لما تحتويه من مصادر مهمة للطاقة (النفط، الغاز الطبيعي ..إلخ) كمنطقة الخليج العربي مثلاً. فالعملية العسكرية الخاصة التي أعلنتها روسيا في الأراضي الأوكرانية لا تمثل فقط خطوة إستباقية أقدمت عليها الإدارة الروسية لتأمين منطقة عازلة لها (في إقليم دونباس) تفصل ما بين الأراضي الروسية من جهة وحلف الناتو من جهة أخرى، في حال إقدام أوكرانيا على الانضمام إلى الحلف. أي لا تتعلق فقط بتأمين الحدود الجغرافية والوحدة الترابية للأمن القومي الروسي. وإنما تتعلق أيضاً بتأمين أهداف روسيا وطموحاتها المستقبلية المتمثلة في توسيع نفوذها، وأداء دور أكبر لها على المستوى الدولي، بل وإسهامها في إعادة تشكيل النظام الدولي الحالي من خلال بعث روسيا كقطب دولي منافس في ظل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب. "فروسيا تدرك جيداً أن لأوكرانيا موقعا جغرافيا فريدا في أوروبا الشرقية، لكونها تقع على مفترق طرق بين الدول الأوروبية والآسيوية، وكذلك تطل على البحر الأسود المتصل بالبحر الأبيض المتوسط من طريق مضيق البوسفور؛ الذي يُعَد ضروري للتجارة الروسية ولمرور الطاقة في أنحاء المنطقة جميعا" (كاظم، وياسين، 2023، 258). وهو ما جَعَلَ "الثابت الأساسي المطلق للسياسة الروسية على شواطئ البحر الأسود (يتمثل) بالسيطرة الشاملة وغير المحددة بأي شيء لموسكو على مجموع امتداد ذلك الشاطئ من الأراضي الأوكرانية وحتى الأراضي الأبخازية" (دوغين، 2004، 401). في المقابل، فإن انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو لا يمثل تطويقاً لروسيا فحسب، وانكشافاً لعمقها الأمني وتهديداً لأمنها القومي، في حال إقدام الناتو على نشر صواريخ له على الأراضي الأوكرانية. وإنما قد يُمكن أوكرانيا أيضاً – وبمساعدة الحلف– من استعادة سيطرتها على الأراضي التي ضمّتها روسيا في وقتٍ سابق (كاظم، وياسين، 2023، 259). وأعني بذلك تحديداً شبه جزيرة القرم؛ "التي تتمتع بموقع جغرافي مميز يسمح بوجود روسي قوي في المنطقة السوداء والبحر الأبيض المتوسط. وهو ما يمنح روسيا مزيداً من حرية الحركة البحرية، والقدرة على الانتشار الإستراتيجي، فضلاً عن، تسهيل نقل القوات الروسية إلى مناطق النفوذ في الشرق الأوسط مِما يؤدي إلى تعزيز مكانتها الدولية" (كاظم، وياسين، 2023، ص ص 258– 259). وعليه، فإن نفوذ غربي في أوكرانيا قد يقوض مساعي موسكو لتوسيع نفوذها وضمان انتشار إستراتيجي لها يمتد شعاعه من البحر

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الأسود وشبه جزيرة القرم وحتى المياه الدافئة والمناطق الغنية بالطاقة في الشرق الأوسط والوطن العربي (*[1]).

على المقلب الآخر، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها الدول الغربية (وعلى رأسها "الترويكا" الأوروبية)، خطورة المطامح الروسية. إذ تركزت الرؤية الأمريكية – الأوروبية على "أن وجود أوكرانيا كدولة قوية ومستقلة يشكل جزءً مهماً في بناء ((أوروبا كاملة وحرة وآمنة)). وتتطلب هذه الرؤية إكمال جهود تأمين أوروبا التي بدأت في التسعينيات من القرن العشرين من خلال توسيع نطاق الناتو والاتحاد الأوروبي، بهدف تقليص نفوذ روسيا في أراضي أوروبا ومحيطها، والوصول إلى أقصى نقطة ممكنة تلامس الأراضي الروسية من طريق دمج أوكرانيا في إطار الشراكة الاقتصادية والأمنية. وهو ما سيُمكن الغرب من تعزيز سيطرته على البوابة الشرقية بشكل كبير" (محمود، 2024، ص 518). كما ان خطوة ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو في حال تمّ إنجازها، فإنها ستأتي في إطار إستراتيجية أوسع للولايات المتحدة الأمريكية تهدف من ورائها إلى تطويق المعسكر المنافس للهيمنة الأحادية الأمريكية والمتمثل (بالصين وروسيا) ومن يتحالف معهما من الدول التي تصنفها الإدارة الأمريكية كدول مارقة (مثل إيران). ويُطلق على هذه الإستراتيجية "((التحالف مع مصدر الخطر Bandwagon)) ...، وهو التكتيك الذي تستعمله الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ الصين بتحالفها مع تايوان، وضدّ روسيا بتحالفها مع أوكرانيا، وضدّ إيران بتحالفها مع (إسرائيل)" (أبو زيد، 2014، ص23). وإذا ما أردنا توسيع الرؤية أكثر، فيمكن القول، أن مشاريع أخرى تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية كمشروع (الشرق الأوسط الكبير أو الجديد) لا تبتعد كثيراً عن تحقيق هذا الهدف. "فالولايات المتحدة الأمريكية ليست غافلة عن توجهات السياسة الروسية (تجاه دول المنطقة) وعلى وجه الخصوص الدول العربية، إذ تعدها امتداداً لسياسة الاتحاد السوفيتي السابق للوصول إلى المياه الدافئة (ومصادر الطاقة). وعليه، فإن مشروع من قبيل الشرق

---

[1] * تتمثل أهمية الوطن العربي بالنسبة لروسيا في مساعدتها على تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها: الوصول إلى المياه الدافئة (المياه غير المتجمدة والصالحة للملاحة وإبحار السفن) والتي سعت روسيا تأريخياً لإيجاد موطئ قدم لها فيها= =(مثال ذلك: القاعدة البحرية الروسية في ميناء طرطوس السوري منذ العام 1979). كما انها تسعى أيضاً للوصول إلى أهم مصادر الطاقة في العالم (النفط والغاز الطبيعي)، إذ تحتوي بعض البلدان العربية على واحدة من أكبر الاحتياطات العالمية من الطاقة (كدول الخليج العربي). وفي الواقع، وعلى الرغم من، أن روسيا تمتلك من الطاقة ما يفيض عن حاجتها لتصدر جزء منه إلى دول العالم الأخرى لاسيما الأوروبية منها، إلا ان وصولها إلى تلك المناطق سيضمن لها بنسبة كبيرة الهيمنة على اقتصاديات الدول المنافسة لها، ولعل هذا ما يفسر سعي الجانب الروسي لتطوير علاقاته مع دول الخليج العربي لاسيما في مجال الطاقة. "إذ تسعى روسيا في علاقاتها مع دول المنطقة إلى تقويض المساعي الأوروبية في تنويع إمداداتها من الغاز بعيداً عنها وزيادة حصتها السوقية في شرق آسيا، بما يضمن لها فرض سيطرتها على أسعار الطاقة عالمياً ولاسيما في قطاع النفط". = للمزيد أنظر: أحمد محمود عبد المجيد العبدلي، "الطاقة ومستقبل مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (بغداد: كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2023)، ص 226.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الأوسط الكبير، يمكن النظر إليه كجزء من إستراتيجية أمريكية واسعة وشاملة للهيمنة على مناطق حيوية في العالم، ومنع إي اختراق لها من قبل القوى الأخرى (المنافسة) ومنها روسيا بطبيعة الحال" (حسين، 2014، ص ص 101- 102).

ثانياً. التداعيات الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية – الأوكرانية على الدول العربية

اتضح لنا في المحور الأول من هذه المراجعة، أن بعض الأزمات والحروب الرئيسة ذات البُعد (الجيو – إستراتيجي) التي نشهدها في مناطق مختلفة من عالمنا اليوم، والتي تبدو للوهلة الأولى غير مرتبطة ببعضها البعض؛ نتيجة التباعد الجغرافي فيما بينها، هي في الحقيقة عبارة عن حلقات متصلة تؤثر إحداها على الأخرى وتتأثر بها – أقلها من الناحية السياسية – ضمن صراع دولي يحدث الآن ما بين معسكري (الغرب والشرق) للهيمنة على مناطق النفوذ في العالم (ومن ضمنها الوطن العربي)، لكنه صراع لم يبلغ بعد مستوى المواجهة المباشرة ما بين أطرافه الرئيسيين. إذ لا يمكن مثلاً، فصل الحرب الروسية – الأوكرانية عن الأحداث الدائرة في الوطن العربي (في سوريا، قطاع غزة، اليمن، وباب المندب)، وعن جولة التصعيد الأخيرة ما بين (إسرائيل) وإيران، وعن التوترات المستمرة ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي وجزيرة تايوان.

والدول العربية، كغيرها من دول العالم، تتأثر بهذا الصراع وتؤثر به بدرجات متفاوتة. فأما التأثر بالصراع فيتمثل بالتداعيات الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية – الأوكرانية على عموم الدول العربية. وأما التأثير بالصراع فيتمثل بمواقف الدول العربية من هذه الحرب واصطفافها إلى جانب هذا طرف أو ذاك من أطراف الصراع.

تداعيات الحرب الاقتصادية والسياسية: يمكن تلخيص تلك التداعيات ضمن المجالات أو الأبعاد الرئيسة الآتية :

1. أمن الطاقة : "يعني أمن الطاقة – في مفهومه التقليدي– حرية الحصول على إمدادات مضمونة من الطاقة (كالنفط، الغاز، الفحم، والوقود النووي) وبسعر معقول" (روبنسون، 2009، ص 101). وهو ما يُطلق عليه بِـ (أمن العرض)، ويرتبط بالدول المستهلكة للطاقة. أما "المنظور الجديد لأمن الطاقة فيتمثل بِـ (أمن الطلب) على الطاقة بهدف تحقيق المزيد من الضمانات للاستثمارات والمشاريع الضخمة التي تنفذها الدول المُنتجة للطاقة لتأمين صادراتها" (العبدلي، 2023، ص 43).

وترتبط هذه النقطة ارتباطاً وثيقاً بالدول العربية المصدرة للطاقة. فقد ظهرت مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية مؤشرات إيجابية تتعلق بأمن الطلب الخاص بصادرات تلك الدول من الطاقة. فمع اندلاع تلك الحرب، أجرت الدول الغربية مباحثات حول فرض عقوبات اقتصادية مشدّدة على روسيا في مجالات مختلفة ومنها قطاع الطاقة الروسي. إذ سعت الدول الأوروبية إلى إيجاد مصادر بديلة عن النفط

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والغاز الروسي لسد احتياجاتها في السوق المحلية. ولحرمان روسيا من أهم أوراق الضغط التي بحوزتها؛ إذ "تعد روسيا أكبر مصدر للنفط في العالم بحصة بلغت حوالي 8% من الإمدادات العالمية، في حين يعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مستورد وأكبر مشترٍ للنفط الروسي في العالم. وفي حال توقف تجارة النفط بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، فسوف يجري إيقاف حوالي 3 ملايين برميل في اليوم من إمدادات الخام الروسي وحوالي مليون برميل في اليوم من المنتجات النفطية، مِما سيشكل صدمة إمداد عالمية" (عبد القادر، 2023، ص 24). والأمر ذاته يُقال بالنسبة لحجم الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي الروسي، التي بلغت –بحسب بعض التقديرات– 155 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي استوردها الاتحاد الأوروبي في عام 2021 (أي قبل سنة من اندلاع الحرب) (عبد القادر، 2023، ص 26). ولتفادي مثل تلك التداعيات، وفي سبيل إيجاد مصادر بديلة ومضمونة من الطاقة، مثلت الدول العربية أحد الخيارات والحلول المطروحة، مِما يؤشر لزيادة مستقبلية محتملة في نسب الطلب الأوروبي على النفط والغاز العربي. ويأتي ذلك في جو من "التكهنات صدرت عن وكالة الطاقة الدولية (في وقتٍ سابق على اندلاع الحرب)، حول وجود مؤشرات نمو (محتمل) في الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 40 % بحلول العالم 2030" (هيرد، وآخرون، 2013، ص 150).

ونتيجة لتأثير قوى السوق (قانون العرض والطلب)؛ فإن زيادة معدلات الطلب العام على مصادر الطاقة سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعار المعروضات من المواد الخام، وهو ما سيدر عوائد مالية على الدول المصدرة للطاقة، ستساهم بدورها في تعزيز المسار الاقتصادي في تلك الدول. فعلى سبيل المثال، يتوقع "أن تشهد البلدان المصدرة للمـــواد الهيدروكربونية (مثل قطر، السعودية، الكويت، ليبيا، والجزائر) – وكنتيجة لزيادة أسعار النفط والغـاز– تحسناً في أرصدة المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية وتعزيز معدلات النمو" (جدو، 2023، ص 269).

على ان التأثيرات الإيجابية المتوقعة للحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للطاقة، يرجح لها أن لا تكون مرحلية أو مؤقتة تنتهي بانتهاء الحرب. فتوجه الدول الغربية لتنويع مصادر الطاقة وإيجاد مصادر بديلة عن النفط والغاز الروسي لا تشكل – بحسب المؤشرات الظاهرة– ردة فعل "انفعالية" مؤقتة لحالة الحرب القائمة، وإنما هي جزء من توجه أوروبي عام وخطة إستراتيجية تمّ تبنيها من قبل الدول الأوروبية التي تبدو عازمة على المضي بها قدماً في السنوات القادمة بغض النظر عن قرار وقف الحرب أو استمرارها. وهو ما يجعل الفرصة سانحة أمام الدول العربية المصدرة للطاقة لاستثمار هذا التوجه وتوظيفه بما يخدم مصالحها. إذا ما أجادت تلك الدول قراءة المعطيات الدولية وإذا ما أحسنت استغلال الحاجة المتزايدة للسوق الأوروبية لتنويع مصادرها من الطاقة. هذا فضلاً، عن مآلات الحرب الروسية الأوكرانية ذاتها، وتأثيرها على ساحات الصراع الأخرى. فمثلاً، قد يؤدي اشتداد العمليات العسكرية في أوكرانيا إلى تفعيل جبهات أخرى بهدف تخفيف الضغط عن الجبهة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الأوكرانية، من قبيل الدفع نحو جولة عسكرية جديدة في الشرق الأوسط ما بين (إسرائيل) وإيران قد ينتج عنها هذه المرة إغلاق مضيق هرمز – الذي هددت إيران فعلياً بإغلاقه في حال تجدد العدوان عليها– والذي يُعد المنفذ الرئيس لصادرات النفط لدول الخليج العربي. مِما سينتج عنه خسائر مالية كبيرة ستتكبدها تلك الدول بفعل إيقاف عملية التصدير، ومن ثمّ خسارتها لأرباح العائدات النفطية التي يمكن تحصليها جراء وقف صادرات النفط الروسي إلى أوروبا.

2. الأمن الغذائي : "يُراد به على المستوى العالمي توافر المواد الغذائية اللازمة لتغذية سكان العالم بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة. أما على المستوى الإقليمي أو الوطني فيشير إلى مقدرة البلدان أو البلد على تأمين المواد الغذائية الضرورية لسكانها" (الهزايمة، 2007، ص ص 111– 112). وقد شكلت الحرب الروسية – الأوكرانية تهديداً واقعياً للأمن الغذائي لمختلف دول العالم بما فيها البلدان العربية. ويرجع ذلك إلى "هيمنة كل من روسيا وأوكرانيا معاً على إنتاج حوالي ربع احتياجات العالم من القمح – وهو من المواد الغذائية الأساسية على مستوى العالم – (حوالي 55 مليون طن)، مِما يبرز طبيعة الأزمة (المرافقة للحرب الدائرة) بين البلدين التي هددت بقطع واردات العالم من القمح. وتأتي معظم الدول العربية في مقدمة الدول التي تسد احتياجاتها بالقمح الروسي والأوكراني؛ إذ تعتمد كل من مصر وتونس والإمارات على القمح الروسي، فتبلغ نسبة الاعتماد التونسي على القمح الروسي حوالي 60%، بينما في مصر تصل النسبة إلى حوالي 80%، فيما يعتمد المغرب على البلدين معاً؛ إذ تزوده روسيا بحوالي 10.5% وأوكرانيا بحوالي 19%، فيما تعتمد السودان على روسيا بحوالي 46%، واليمن بـ 31% من روسيا 6.8% من أوكرانيا، في حين تستورد تونس حوالي نصف احتياجاتها من القمح من أوكرانيا" (جدو، 2023، ص ص 267– 268).

3. توازن القوى الإقليمي: ويقصد به حصول اختلال في ميزان القوى واختلاف في الاصطفاف السياسي ما بين الدول العربية ذاتها، وما بين تلك الدول وغيرها من القوى الإقليمية المنافسة (كإيران وتركيا). وهذا يعود إلى عاملين أساسيين :

– العامل الأول: حجم المكاسب أو الخسائر التي تتوقعها كل دولة كنتيجة نهائية لهذه الحرب. وهذا يعتمد بدوره على "حجم الاقتصاد وثروة كل بلد، فضلاً عن، المصالح المعقدة العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تربط كل دولة بالقوى المتصارعة (ما عبرنا عنه بمعسكري الغرب والشرق). فاستمرار الحرب سينعكس على علاقات الدول مع أحد أطراف الصراع، بمعنى أن هذه الحرب ستدفع في اتجاه انقسام دول المنطقة من منطلق العلاقات التي تؤطر كل طرف مع القوى (المتصارعة). وقد تجلى ذلك بوضوح، في التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، المتعلقة بإدانة "التدخل العسكري الروسي" وتقديم "المساعدة الإنسانية لأوكرانية" و"تعليق عضوية روسيا بمجلس جنيف"، فبعض الدول فضلت الاصطفاف

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مع روسيا (سوريا ما قبل التغيير)، وأخرى ضدها (ليبيا)، في حين اختار البعض الآخر الامتناع عن التصويت (السودان، موريتانيا)، أو الغياب عن جلسات التصويت (المغرب)" (الحليمي، 2023، ص 209).

– العامل الثاني: ويرتبط بتوجه أطراف الصراع أنفسهم نحو هذه الدولة أو تلك لغرض استقطابها وضمها ضمن معسكرهم مقابل حصولها على امتيازات معينة. مثال ذلك، "خريطة العلاقات الروسية – العربية، إذ يُلاحظ ان الدول العربية تتوزع إلى مجموعتين: الأولى هي الدول الأكثر استيراداً للسلع المدنية الروسية (وهي بالترتيب: مصر، المغرب، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، تونس، الأردن، وقطر)، والثانية هي الأكثر استيراداً للسلع العسكرية الروسية (وهي بالترتيب: سوريا (ما قبل التغيير) بنسبة 95% من أسلحتها، تليها الجزائر بنسبة 81%، ثم العراق بمعدل 44%، تليه مصر بنسبة 41%، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3%) ...، وإذا كانت العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا ستشمل السلع المدنية أكثر من السلع العسكرية، فإن حاجة روسيا للدول العربية المستوردة للسلع المدنية ستكون أكبر من حاجتها للدول المستوردة للسلع العسكرية، وهو ما قد يؤثر على بعض توجهاتها المستقبلية نحو (دول المنطقة العربية)" (عبد القادر، 2023، ص ص 22– 23).

ثالثاً. موقف جامعة الدول العربية من الحرب الروسية – الأوكرانية

عند دراسة مواقف سابقة لجامعة الدول العربية من أزمات دولية مختلفة نجد أنها تعبر – في مجملها – عن موقف سياسي عربي مشترك يتمثل في رفض العدوان وتفضيل الحلول السلمية كبديل عن خيار القوة واللجوء إلى الحرب في حل الأزمات الدولية. كما انها قد تؤدي في بعض الأحيان دور الوساطة في حل تلك الأزمات، مع القيام بكل ما يستلزمه دور الوسيط من مهام؛ "كالاشتراك مع الأطراف المتنازعة في المفاوضات التي تجري، واقتراح ما يراه مناسباً من حلول (لا تكون لها قيمة قانونية إلزامية بالنسبة إلى هذه الأطراف). إذ يكون للوسيط في العادة نفوذ ومكانة ذاتية كبيرة، هي التي تحمله على التدخل وهي أيضاً التي تحمل الأطراف المتنازعة – في المبدأ العام– على عدم رفض هذا التدخل" (الرشيدي، 2000، 25). ومن أمثلة ذلك، دور الوساطة الذي اضطلعت به جامعة الدول العربية في الحرب الروسية الأوكرانية. إذ "عملت جامعة الدول العربية على تشكيل لجنة للوساطة لحل الأزمة ...، وهو ما يعكس سعي الدول العربية لتحقيق دفعاً للوضع (القائم) كبديل محايد – وعدم التورط في صراع دولي أطرافه كل من – روسيا، أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي حين، اعتادت أوروبا أن تؤدي دور الوسيط في الأزمات الدولية (كالملف الإيراني)، أرادت المجموعة العربية هذه المرة أن تساهم في حـل .. (الأزمة) وأن لا تبقى طرفاً ضعيفاً في التحولات الدولية والإقليمية الجارية" (جدو، 2023، ص 275).

بناءً على ما تقدم، ومن خلال الملاحظة والتحليل، يمكن الاستدلال على الآتي :

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

1. استندت جامعة الدول العربية في موقفها من الحرب الروسية الأوكرانية على مبدأ (الحياد الإيجابي). فهي من جهة تسعى – قدر الإمكان – إلى الوقوف على الحياد وعدم التورط في صراع دولي أطرافه القوى الكبرى. مستهدفتاً من وراء ذلك، حماية الدول العربية من أن تتحول إلى جبهة صراع أو ساحة لتصفية الحساب ما بين تلك القوى، وبالشكل الذي قد يهدد أمنها القومي. وهي تسعى من جهة ثانية، إلى "التدخل الإيجابي" كوسيط في حل الأزمات وبما يعزز من حضور المجموعة العربية كفاعل مؤثر في التوازنات الإقليمية والدولية.
2. يعبر موقف جامعة الدول العربية عن حالة من الاتفاق العربي على مجموعة من المبادئ العامة المشتركة (كالحياد الإيجابي، والدعوة إلى الحل السلمي)، لكنه لا يعني بالضرورة الاتفاق الكامل في المواقف وعدم الاختلاف في القضايا التفصيلية. ولعل هذا ما يفسر التباين في مواقف الدول العربية (منفردة) تجاه بعض القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص الحرب الروسية الأوكرانية (كإدانة التدخل العسكري الروسي، وتعليق عضوية روسيا في مجلس جنيف)، إذ تباينت مواقف الدول العربية ما بين مؤيد ومعارض وممتنع ومتغيب عن التصويت على تلك القرارات (كما تمّ توضيحه في فقرة سابقة).

وانطلاقاً من النقطة الأخيرة، يمكن طرح التساؤل الاعتراضي الآتي: هل بالإمكان الارتقاء بالموقف العربي المشترك من مستوى الاتفاق على الخطوط والمبادئ العامة مع الاختلاف والتباين في المواقف والقضايا التفصيلية، إلى مستوى أعلى من الوحدة في القرارات والمواقف والتنسيق الشامل لردود الأفعال في مواجهة مختلف التحديات والتهديدات؟. أي بعبارة أخرى، تبني خطة عربية موحدة في مواجهة الأزمات الدولية ومعالجة تداعياتها، يتم صياغتها ضمن هيكل تنظيمي محدد أو على هيئة حلف موحد يستند إلى معاهدة تنظيمية مُلزِمة لجميع الدول العربية.

للإجابة على هذا التساؤل، يمكن الإشارة إلى الفكرة التي صرّح بها العاهل الأردني "عبد الله الثاني" والمتعلقة بإنشاء حلف (ناتو) عربي لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية المشتركة، إذ تأتي أهمية هذه الفكرة في كونها جاءت مزامنة للحرب الروسية الأوكرانية كما إنها تُعَد واحدة من مفرزات تلك الحرب. فما هي طبيعة وأهداف ذلك الحلف؟.

استندت فكرة الحلف العربي إلى "إدراك الأردن ومعها (بعض من) دول الجوار (العربية) لتراجع الدور الروسي في سوريا (ما قبل التغيير) بسبب انخراط روسيا في حربها ضدّ أوكرانيا، ما نتج عنه توجيه الجزء الأكبر من مجهودها العسكري نحو الحرب الجديدة، وبالتالي تراجع مساحة (النفوذ) الروسي في سوريا مما سيزيد من مساحة نفوذ القوى الإقليمية المنافسة (كإيران وتركيا) (...). ومن جهة أخرى، كشفت الحرب الروسية الأوكرانية – إلى حدٍ ما – عن مدى هشاشة الدور الأمريكي في المنطقة، خاصة الدول العربية التي تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدفاع المشترك، والسلبية التي تعاملت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع الملف الأوكراني – بعدم تدخلها المباشر في الحرب للدفاع عن

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

حلفائها– وهو ما أعطى تخوفاً من حدوث عدم التزام أمريكي مماثل في حال وقوع حرب أو تهديد" (جدو، 2023، ص ص 272– 273)، تتعرض له الدول العربية مستقبلاً. ومِما عزّز من تلك المخاوف وجود شواهد أخرى مُماثلة، كالانسحاب الأمريكي من أفغانستان في العام 2021 وتخليها عن حلفائها في السلطة الأفغانية الحاكمة آنذاك الذين تركوا لمواجهة مصيرهم أمام زحف حركة طالبان.

وفي الواقع، وعلى الرغم من عدم حصول توافق عربي حول فكرة إنشاء الحلف، ومع التحفظات التي أثيرت حول الأهداف الحقيقية لإنشائه (كمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) في تطويق "إيران")، أو إمكانية توسيع الحلف العربي مستقبلاً تحت مُسمى حلف شرق أوسطي يضم الدول العربية و(إسرائيل) ويكون تحت "مضلة" الهيمنة الأمريكية، وهو ما يتعارض مع المزاج العربي الشعبي العام الرافض للتطبيع مع (إسرائيل)، أو زج الدول العربية في حروب مع دول الجوار الإقليمي (مثل إيران) خدمة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية. إلا ان فكرة إنشاء حلف عربي تعد، بحد ذاتها، فكرة متقدمة يمكن العمل على تطويرها مستقبلاً وتوجيهها بالوجهة الصحيحة بما يخدم مصالح الأمة العربية ويعزز من أركان الأمن القومي العربي. وهو ما سيمثل بدوره استجابة وترجمة عملية لقرارات ورؤى عربية سابقة، منها ما جاء في تقرير لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي بتأريخ (2007/8/6)، إذ أكدت اللجنة المذكورة، في سياق تعريفها للأمن القومي العربي، على تحقيق : "((قدرة الأمة العربية في الدفاع عن نفسها وعن حقوقها وصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، ومواجهة التحديات والمخاطر من خلال تنمية القدرات والإمكانات العربية في المجالات كافة، في إطار وحدة عربية شاملة آخذاً في الاعتبار الاحتياجات القطرية لكل دولة بما يخدم مصالح الأمة العربية، ويضمن مستقبلاً أمناً لأبنائها وبما يمكنها من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية))" (إسماعيل، 2009، ص 33). كما أكدت اللجنة في تقريرها على أن: "((مفهوم الأمن القومي العربي هو مفهوم دفاعي وقائي (أي لا يستهدف الإضرار بأمن دول الجوار الإقليمي استناداً إلى مبدأ حسن الجوار)، ينطلق من الإيمان بأن الأمة العربية جماعة أمنية واحدة ذات هوية واحدة، غايتها تحصين الوطن العربي تجاه العدوان والاحتلال بكل أشكاله، وحماية المواطن العربي من التهميش والإقصاء والفقر والأمية والمرض، وضمان حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمحافظة على حرياته الأساسية. (على أن) لا يقتصر الأمن القومي العربي علـــى البعـــد العسكري فحسب، وإنما يشمل الأبعـاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والمعلوماتية والتكنولوجية والأمن الغذائي والبيئي ووحدة التراب الوطني لكل دولة))" (إسماعيل، 2009، ص 34).

وعليه يمكن القول، أن حلفاً عربياً ذو رؤية موحدة وشاملة في طرق الاستجابة للأزمات وسُبل معالجتها، سيمثل – من الناحية النظرية – تكريساً أو إعادة صياغة لمفهوم الأمن القومي العربي ضمن

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ما يُطلق عليه بِـ (الأمن المركب Security Complex) الذي يُعرّف على أنه ذلك المستوى من الأمن المرتبط بِـ "((جماعة من الدول تكون اهتماماتها الأمنية الأولية مترابطة مع بعضها البعض بشكل وثيق بحيث إن أمنها القومي لا يمكن أن يكون مفصولاً عن بعضها البعض))" (مصباح، 2010، ص 39). كما انه سيشكل – من الناحية العملية – دفعاً قوياً لخطوات الوحدة العربية الشاملة التي لا تتنافى مع الخصوصيات الوطنية لكل دولة، وبما يعزز من القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات. فضلاً عن، تجنيب الدول العربية من أن تكون الخاسر الأكبر في الصراع الدولي القائم، وحمايتها من مخططات التفتيت (تجزئة المجزأ وتقسيم المقسم) التي قد يُعاد الترويج لها ضمن "لُعبة" المساومات الدولية وكأحد المخرجات النهائية للصراع الدولي الحالي، بهدف إعادة تشكيل خرائط المنطقة العربية (فضلاً عن إيران وتركيا) تمهيداً لإقامة (دولة إسرائيل الكبرى)، ويأتي هذا المشروع ضمن مخطط دولي لإعادة تقاسم وتوزيع مناطق النفوذ ما بين القوى الكبرى للمائة سنة القادمة.

على ان خطوة إنشاء الحلف العربي يحول دونها مجموعة من التحديات والعقبات من أبرزها: الخلاف العربي – العربي، المخاوف والاعتراضات على فكرة إنشاء الحلف العربي من قبل أطراف إقليمية ودولية. وهو ما سيتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أهمها: تعزيز مبدأ الحوار العربي – العربي لحل الخلافات القائمة, تقديم الضمانات الكافية لدول الجوار الإقليمي (كإيران وتركيا وغيرها) بخصوص النوايا السلمية للحلف تجنباً لمعضلة (المأزق الأمني) مع إمكانية توسيع عضوية الحلف مستقبلاً ليشمل تلك الدول ضمن إطار "للتعاون الأمني الإقليمي الموسّع" وعلى أساس من مبدأ المصلحة المشتركة، مع التأكيد على ضرورة صياغة قرار سياسي عربي موحد ومستقل في مواجهة مختلف الضغوطات والتدخلات الخارجية.

خلاصة المُراجعة :

يشهد العالم اليوم مجموعة من الصراعات "تُنبأ" بتحولات مستقبلية كُبرى على مستوى موازين القوى العالمية. إذ يُمكن النظر إلى تلك الصراعات على أنها أشبه "بالمخاض" الذي يسبق "ولادة" نظام دولي جديد وفق موازين قوى جديدة يُعاد ترتيبها وصياغتها. فالبعض من تلك الصراعات والتي تبدو للوهلة الأولى غير مترابطة فيما بينها، نتيجة التباعد الجغرافي ما بين ساحاتها وجبهاتها (من أوكرانيا وشرق أوروبا إلى الوطن العربي والشرق الأوسط)، هي في الحقيقية شديدة الترابط من الناحية السياسية. إذ تؤثر إحداها على الأخرى وتتأثر بها ضمن صراع دولي، "يبرد" حيناً و"يسخن" حيناً أُخرى، ما بين معسكرين رئيسيين؛ الأول معسكر "الغرب" ويشمل (الولايات المتحدة الأمريكية ودول "الترويكا" الأوروبية) ومن يتحالف معهم، والثاني معسكر "الشرق" ويشمل (الصين وروسيا) ومن يتحالف معهما. والوطن العربي، ليس ببعيدٍ عن تلك الأحداث والتطورات، بل انه يشكل – بحُكم موقعه الجغرافي وغناه الطبيعي– أحد أهم فصولها وأبرز ساحاتها. فالصراع الدولي الحالي يضع الدول العربية أمام فرصة وتحدٍ حقيقيين. فأما

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الفرصة، فتكمُن في مدى مقدرة المجموعة العربية في أن تكون (فاعل مؤثر) في مسار الأحداث، وأن تؤدي دورا إيجابياً في تهدئة وتيرة الصراع. وأما التحدي، فهو أن تكون الدول العربية مجرد ساحة لتقاسم الغنائم ما بين القوى الكُبرى المتصارعة، وأن تكون مجرد (مفعول به متأثر) بتطورات الصراع وتداعياته على الأصعدة كافة الاقتصادية والأمنية والسياسية. الأمر الذي يضع الدول العربية أمام استحقاقات داخلية وخارجية كُبرى – قد ترتقي إلى مستوى أن تكون وجودية بالنسبة للبعض منها – تتعلق بـِ : تعزيز الوحدة الوطنية ورفض مخططات التقسيم، تعزيز مبدأ الحوار العربي – العربي ونبذ الخلافات، رفع مستوى التنسيق والتعاون والتضامن ما بين المجموعة العربية لتتمكن – بِكُلِّها المُوحد– من فرض نفسها كَـ "رقم صعب" ضمن مُعادلات القوة و"قطب إقليمي" مؤثر في التحولات والتوازنات الإقليمية والدولية على حدٍ سواء.

References:

1. أبو زيد، أحمد محمود. (2014). "الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية: مرجعة للأدبيات". المجلة العربية للعلوم السياسية. (43و 44): 9- 38.
2. إسماعيل، مصطفى عثمان. (2009). الأمن القومي العربي. مكتبة مدبولي. القاهرة. مصر.
3. جدو، فؤاد. (2023). "الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على التحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية". مجلة قضايا سياسية: (73): 255- 279.
4. حسين، حيدر علي. (2014). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي. دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد. العراق.
5. الحليمي، عبيد. (2023). "النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة. مجلة قضايا سياسية: (73): 198- 216.
6. دوغين، ألكسندر. (2004). أسس الجيوبولتيكا.. مستقبل روسيا الجيوبولتيكي. ترجمة: عماد حاتم. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت. لبنان.
7. الرشيدي، أحمد محمد. (2000). التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.
8. روبنسون، بول. (2009). قاموس الأمن الدولي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.
9. عبد الفتاح، بشير. (2010). أزمة الهيمنة الأمريكية. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. الجيزة. مصر.
10. عبد القادر، بديعة سليمان علي. (2023). "تأثيرات حرب روسيا وأوكرانيا الإيجابية والسلبية على أمن الطاقة في بعض الدول العربية". مجلة العلوم السياسية والقانون: 8 (36): 12- 35.
11. العبدلي، أحمد محمود عبد المجيد. (2023). "الطاقة ومستقبل مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم السياسية. جامعة النهرين. بغداد. العراق.
12. كاظم، زهراء جاسم، وياسين، عمار حميد. (2023). "مستقبل الحرب الروسية – الأوكرانية ومدى انعكاسها على أمن دول شرق أوروبا بعد العام 2022". مجلة العلوم السياسة: (66): 245- 274.
13. محمود، هيثم عقيل. (2024). "السياسة الأمريكية تجاه الحرب الروسية – الأوكرانية". مجلة قضايا سياسية: (79): 511- 527.
14. مصباح، عامر. (2020). نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية. دار الكتاب الحديث، القاهرة. مصر.
15. الهزايمة، محمد عوض. (2007). قضايا دولية: تركة قلان مضى وحمولة قرن أتى. دار الحامد، عمان. الأردن.
16. هيرد، جرايمي (وآخرون). (2013). القوى العظمى والاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0